الإعلام الجديد وتحديات الأمن الثقافي في الجزائر في ظل الفضاء الاتصالي المفتوح

New media and cultural security challenges in Algeria within an open communication space

الجمعي حجام [1]

[1] جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، hadjem.eldjemi@univ-oeb.dz

تاريخ الإرسال:2020/12/10 تاريخ القبول:02/ 2021/12 تاريخ النشر: ديسمبر/2021

الملخص:

تبحث هذه الدراسة الكيفية في الأبعاد المعرفية للجدل حول مفهوم الأمن الثقافي، وسياقات تشكله والأساليب العلمية لتوطينه في الفضاء الاتصالي الجزائري. خاصة مع تنامي سلطة الإعلام الجديد بمختلف شبكاته التواصلية ومنصاته الرقمية وتطبيقات وسائطه المتعددة من جهة. وتفاقم تحديات مخرجاته من جهة أخرى بسبب تزايد استخداماته السلبية وما يترتب عنها، من مخاطر على الأمن الثقافي الوطني في ظل الفضاء الاتصالي السيبراني المفتوح. وخلصنا إلى خيار تجاوز المقاربة التقليدية السلطوية للأمن الثقافي وتبني مقاربة شاملة مرتكزة على التربية الإعلامية والرقمية والتمكين من أجل التحصين، لتشكيل الوعي واليقظة الفردية والجماعية لإدراك فرص ومنافع الإعلام الجديد وترشيد استخداماته في البناء بدل الهدم. وذلك بالاستثمار في تكوين الإنسان الحر والعقلاني، الذي يدعم الجهد الوطني لحوكمة الفضاء الاتصالي ببعديه التقليدي والرقمي وأخلقة استخداماته وتجويد مخرجاته ومراكمة رساميله الثقافية الرمزية ، الداعمة للتثاقف وتوليد قيم الأنسنة والعيش المشترك، لصناعة واستدامة الأمن الثقافي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الإعلام الجديد، الأمن الثقافي ،الفضاء الاتصالي، شبكات التواصل، البيئة الرقمية.

Abstract:

This Qualitative study examines the cognitive dimensions of the debate about the concept of cultural security, the contexts where it is shaped, the scientific methods to its settlement in the Algerian communication environment. Especially with its increasing power and the use of its diverse networks and multimedia apps, its risks and threats in an open cyberspace. We conclude that it is imperative to surpass traditional authoritarian approach to cultural security and adopt a comprehensive one, based on manufacturing individual and collective awareness and vigilance, to recognize its constructive uses from harmful ones. By shaping a free, rational human being, supportive of the national effort to govern, moralize new media, improve its outputs, accumulate its symbolic cultural capital in support of the humanization of values and coexistence, create and sustain cultural security in Algeria.

Keywords: New media, cultural security, networks, digital environment

*المؤلف المرسل: الجمعي حجام، الإيميل المهني: **hadjem.eldjemi@univ-oeb.dz***

المقدمة:

يحيل البحث في الثقافة عامة والثقافة الرقمية إلى الدخول في معترك النقاش، ومواجهة الكثير من الصعوبات المترابطة والإشكاليات المركبة والشديدة التعقيد، والأطروحات المتعددة المنابع الفكرية والمتنوعة الهواجس المعرفية؛ لدرجة يعتبر أشبه بالمغامرة العلمية. ولاشك أن دراسة الإشكاليات الثقافية تزداد تعقيدا مع ديناميات التحول التي يشهدها الفضاء الاتصالي السيبراني، الذي بات مفتوحا على آفاق لامتناهية من التطورات الفنية والتقنية وما ينتج عنها من تحولات سوسيوثقافية عميقة، فشبكات التواصل الاجتماعي اليوم تعيد النظر في الأطر المعرفية لفلسفة الحياة، وتسائل الفكر الإنساني في أبرز محطات تجلياته لتعيد طرح الأسئلة الجريئة عن الإنسان وعن الوجود وعن الحقيقة وإيكولوجيا الحقيقة التي تغرق في ركام التقانة والتلوث المعلوماتي بمطارحات قد يعتبرها العقل النقدي مفرطة العقلانية. كطرح مجتمعات ما بعد الحقيقة ومجتمعات الذكاء الاصطناعي التي تبحث في مفارقات الأفكار والمعاني في البيئة التواصلية الرقمية.

لقد أنتجت ثورة الاتصالات المتحالفة مع مختلف أجيال الأنترنت، إيكولوجيا جديدة للفاعلين الثقافيين وإيكوميديا بوسائط اتصالية متعددة، تتميز بالديناميكية والتأثيرات العميقة في شكل ومستوى ونوع التفاعلات الرمزية التي بات الفضاء الاتصالي الجديد مسرحا لها.

هذه التحولات في الفضاء الاتصالي المفتوح، أفرزت واقعا مفرطا يعج بالوقائع والأحداث على غرار حروب الجيل الرابع والخامس الناعمة، والفاعلين الجدد غرار قادة رأي عام رقميين كالمؤثرين "الأنفليونسرز" وتحديات جديدة للفضاء الثقافي، الواسع بمباحثه والعميق بأطروحاته والمتعدد بهياكله والمتشعب بفاعليه. فبات البحث في جانب من جوانبها يقتضي جهودا فكرية مضاعفة لتجنب التورط في المستنقع الايديولوجي، والنزع نحو الالتزام بالروح العلمية والوحدة الموضوعية. سيما وأن الثقافة كانت في الغالب ضحية استعمالات إيديولوجية ولم تفلح في الانفراد باستقلالية في الحكم والدور والأداء نظرا لطغيان هذه الهياكل التاريخية (الدولة، الحزب، الايديولوجيا) التي قامت بتوجيهها، تبعا لمنطق المصالح واحتلال المواقع، ولم تجد الثقافة في المجال السياسي هامشا من الحرية لأداء دورها التاريخي والتكويني. [1]

وفي هذا السياق الذي تطبعه بيئة اتصالية رقمية كونية، تطرح إشكالية الأمن الثقافي، كواحدة من أبرز الاشكاليات البحثية التي استقطبت الاهتمام الأكاديمي والإعلامي خاصة في المجتمعات الانتقالية، وأثارت اهتمام الحقول البحثية السوسيولوجية والأنثربولوجية. فارتباط موضوع الأمن بمختلف أبعاد الحياة في المجتمعات الراهنة، سواء ما تعلق الأمر بالفرد أو الجماعة أو المجتمع أو الدول كفضاءات ثقافية تميزها شخصيتها المادية والمعنوية، وتعديه الحقل الثقافي والحقل الأمني من المنظور الأمني المحض ليشمل مختلف المجالات والحقول المعرفية والتنظيرية الأخرى باعتبار الأمن مقرون بمختلف جوانب الحياة.

ففي الوقت الذي يرفض الكثير من الباحثين الغربيين والعرب الخوض في الموضوع باعتبار هذا التحرك ضد العقل والمنطق الثقافي للثقافة، ويعتبرونه وصاية جديدة على الفعل الثقافي في سيرورته الإبداعية والديناميكية؛ يندفع بالمقابل فريق آخر ويعتبر أن المد الثقافي للعولمة المدعوم بطوفان

اتصالي تمثله القنوات التلفزيونية الفضائية، ومختلف وسائل الإعلام القديمة والإعلام الجديد بمختلف منصاته الرقمية وشبكاته التواصلية وتطبيقاته الفنية والتقنية ، وخاصة الوسائط الاتصالية المتعددة وشبكات التواصل الاجتماعي في ظل البيئة السيبرانية الرقمية، التي باتت تستبيح القيم والمبادئ الراسخة للمجتمعات، والتي تعتبر آخر قلاع الدفاع عن شروط تماسك المجتمع وتحصين مناعة الدولة من الاضطرابات العنيفة التي يخلفها التلوث الإعلامي، وما يحمله من تهديدات للثقافة وللأمن الثقافي.

ولقد حذر الكثير من المفكرين العرب من تداعيات الاختراق الثقافي عبر آليات الغزو الناعم للعولمة على غرار محمد عابد الجابري وعبد الإله بلقزيز، الذي يرى أن الثقافة الكونية أو العالمية المسوق لها تحت فكرة العولمة الثقافية "فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات، إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف المسلح بالتقانة فيهدر سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها العولمة. ويعرف العولمة الثقافية بأنها "السيطرة الثقافية الغربية على سائر الثقافات بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والتقانة في ميدان الاتصال".[2]

ويتوسط هذه التيارات الفكرية تيارات تربط الثقافة بالبنية العامة للمجتمع والدولة، وتقرن قوة الثقافة بالقوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وما الجنوح للخوف من ثقافة الآخر والتخويف بها، إلا استمرار للسياسات الفاشلة والاستراتيجيات المتعثرة للنهوض بالتنمية الشاملة، التي لا تمثل الثقافة إلا جزء منها "فالثقافة الكونية ووجوهها المعرفية والعلمية والتقنية، التي لا يمكن إغفالها أو تجاهلها والتفاعل مع وجه هذه الثقافة تمثلا واستيعابا ومراجعة ونقدا وفحصا لا يمكن أن يكون سببا حقيقيا من أسباب الإنتاج المعرفي والإبداعي. فجهود التنمية الثقافية والتطور الابداعي في شتى حقول هذه الثقافة تشي بالدور الذي تؤديه عملية التفاعل الثقافي الكوني الانساني. [3]

لكن هذه النزعة السلطوية، في تسيد وتملك واحتكار وسائل الإعلام، خاصة في الدول ذات الأنظمة المغلقة، تزعزعت وتعرضت لهزات ارتدادية قوية ومراجعات نسقية، بسبب التبلور القوي والسريع للبيئة الاتصالية الجديدة. فظهور الأنترنت وتعجيلها بدمقرطة الاتصال والتمكين للحق في الاعلام والحق في الاتصال في المرحلة الموالية، وما حملته الأجيال الجديدة للويب تعزز منطق التدفق الاتصالي الحر والاتصال الشفاف ، بحيث ظهرت شبكات الميديا الاجتماعية ومنصات رقمية وما حملته من إمكانيات لامتناهية لحرية التعبير، وسمحت بالتدفق الاتصالي الحر للأفكار والآراء والاتجاهات التي أحدثت ثورة في المنظومة الاتصالية الرسمية التي هيمنت ولسنوات على الفضاء العمومي، من خلال إنتاج وإعادة إنتاج خطابات سياسية، تدعم الأنساق المهيمنة وتقصي مختلف الآراء والأفكار المناقضة هذا الاتجاه.

هذا التحول في البيئة الاتصالية وفي الأدوات المعرفية، يفرض على المجتمعات والدول وبعيدا عن التصور العصبي للخصوصية والبعد القطري للهوية، التفكير في إعداد عدة التفكير العلمية والإعلامية والأدوات المنهجية والأساليب النفسية والاجتماعية القادرة على إنتاج التفكير النقدي الفاحص، والممحص للخطاب الإعلامي الذي تنتجه وسائل الإعلام التقليدية والحديثة؛ أو للمضمون الاتصالي

المنتج والمتداول في البيئة الاتصالية الرقمية الجديدة، في فضاء سيبراني لا يعترف علنا بحدود الزمان والمكان.

تأتي هذه الدراسة، بهدف تعميق البحث في مدى موضوعية طرح الأمن الثقافي في المجتمعات الانتقالية بالتركيز على الحالة الجزائرية، في ظل الفضاء الاتصالي المفتوح. مع الاجتهاد من أجل الابتعاد عن تجاذبات أدلجة الثقافة، وتعميق الرؤية الموضوعية بخصوص الأطروحات الجدلية حول الأمن الثقافي، وإبراز رؤية علمية متكاملة لتفعيل الثقافة في الحياة العامة، في تفاعلها وتحالفها مع البنية التركيبية للبيئة الاتصالية الرقمية. لبناء مقاربة شاملة للاهتمام بإعادة بناء الإنسان كأساس لبناء المجتمع في جميع جوانبه، وتكريس الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي، واستثمارها في تكريس التثاقف وتوليد قيم الأنسنة والعيش المشترك ، كروافد أساسية لتوطين واستدامة الأمن الثقافي. وذلك بتفكيك مختلف جوانب الإشكالية المتمركزة حول علاقة الإعلام الجديد بالأمن الثقافي الجزائري، في ظل الفضاء الاتصالي المفتوح بالاعتماد على منهج الوصف التحليلي، وتوظيف الملاحظة التأملية التشاركية باعتبار الباحث فاعل وصانع محتوى في شبكات التواصل الاجتماعي، وتوظيف النقد التأويلي لبنية الفضاء الاتصالي الجزائري لفهم طبيعة العلاقات والتفاعلات الرمزية والثقافية، بين مختلف العناصر الفاعلة في الفضاء التواصلي الرقمي المفتوح وذلك بالإجابة على الإشكالية التالية: ما هي التحديات الكبرى التي تواجه الأمن الثقافي الجزائري في ظل تنامي سلطة الإعلام الجديد في ظل الفضاء الاتصالي المفتوح؟

وسنجيب على مختلف جوانب هذه الإشكالية بمحاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

-كيف يمكن للإعلام الجديد بمختلف وسائطه الاتصالية ومنصاته الرقمية وتطبيقاته الفنية والتقنية أن يساهم في تعزيز الأمن الثقافي في الجزائر؟

-كيف يمكن احتواء المخاطر التي يحملها التدفق الاتصالي اللامتناهي عبر الإعلام الجديد بمختلف وسائطه الاتصالية ومنصاته الرقمية على الأمن الثقافي الجزائري؟

-ما هو الأمن الثقافي وما هي سياقات تشكله وأين وصلت الجهود التنظيرية والمعرفية حوله وما مدى موضوعية أطروحاتها علميا؟

-كيف يؤثر الاستخدام المكثف وغير العقلاني ، للإعلام الجديد المتميز بالحرية المنفلتة نسبيا من الرقابة التقليدية، على الأمن الثقافي الجزائري؟

-ما هي أهم التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الثقافي في الجزائر في ظل تنامي مخاطر مخرجات الإعلام الجديد بشبكاته التواصلية ومنصاته الرقمية في ظل الفضاء الاتصالي المفتوح؟

-كيف يمكن الاستثمار في الإعلام الجديد لكي يساهم في تعزيز الأمن الثقافي في الجزائر مستقبلا تمكينا وتحصينا؟

1-الإعلام الجديد ومقارباته المعرفية

1-1-مفهوم الإعلام الجديد وأهم خصائصه

الإعلام الجديد مفهوم لم ينته الجدل العلمي حوله ، ولا تزال الجهود العلمية وعبر مختلف الفضاءات الأكاديمية والدوائر العلمية تبحث له عن تأصيل معرفي يشمل جميع أبعاده ويواكب التحولات المتسارعة التي تفرضها بيئة الاتصال الرقمية. فتكنولوجيا الاتصال المتحالفة بأجيال الأنترنت، أفرزت ما يسميه البعض الإعلام الجديد، الذي لم تتبلور كل معالمه، ولم يفصح بعد عن كل خصائصه. الشيء الذي يجعل كثير من الباحثين يتحفظون على هذه التسمية، ويوردونه بمسميات مختلفة، تتباين في الفضاء الأكاديمي العربي بين بيئة بحثية إلى أخرى، حسب طبيعة الثقافة الغربية المؤثرة فيها. وتتراوح بين السوشل ميديا أو الميديا الاجتماعية، إعلام المواطن، شبكات التواصل الاجتماعي، أو وسائط الجديدة للاتصال أو الميديا الاجتماعية أو الإعلام الشبكي أو الإعلام الإلكتروني أو الإعلام الرقمي.

ويشير مفهوم الإعلام الجديد إلى الطرق الجديدة في الاتصال في البيئة الرقمية بما يسمح للأفراد وللمجموعات الأصغر من الناس بإمكانية الالتقاء والتجمع على الأنترنيت وتبادل المنافع والمعلومات وهي بيئة تسمح لهم إسماع أصواتهم وأصوات مجتمعاتهم إلى العالم أجمع. [4] ويعرفه البعض أنه "مجموعة من الأساليب والأنشطة الرقمية الجديدة التي تمكننا من إنتاج ونشر واستهلاك المحتوى الاعلامي بمختلف أشكاله من خلال الاجهزة الالكترونية (الوسائط) المتصلة أو غير المتصلة بالأنترنت. [5]

وعرف بويد Boyd ونيكول Nicole شبكات التواصل الاجتماعي، بأنها المواقع الإلكترونية التي توفر فيها تطبيقات لمستخدميها، تتيح لهم إنشاء صفحة شخصية معروضة للعامة، ضمن موقع أو نظام معين وتوفر وسيلة اتصال مع غيره من مستخدمي النظام، وتوفر خدمات لتبادل المعلومات بين مستخدمي ذلك الموقع أو النظام عبر الأنترنت".[6] ويتميز الإعلام الجديد أو الإعلام الرقمي ، بمجموعة خصائص وتطبيقات تتجدد باستمرار أهمها المستويات العالية من الحرية، والتفاعلية والتشاركية والترابطية واللاسياقية والانفتاحية؛ بمعنى فضاء اتصالي مفتوح لا تحتكره لا النخبة ولا السلطة إضافة إلى الحوارية والآنية اللاتزامنية والتشعبية والاندماجية، علاوة على إنشاء مجموعات إلكترونية ذات اهتمامات مشتركة.

يخلص الباحث عباس مصطفى صادق، إلى الإقرار باستحالة وضع تعريف شامل للإعلام الجديد باعتباره في واقع الأمر يمثل مرحلة انتقالية، من ناحية الوسائل والتطبيقات والخصائص التي لم تتبلور بشكل كامل وواضح. فهي مازالت في حالة تطور سريع وما يبدوا اليوم جديدا، يصبح قديما في اليوم التالي. وإذا ما أردنا وضع تعريف للإعلام الجديد بناء على الوسائل الجديدة فهي بالتأكيد ستكون قديمة بمجرد ظهور مبتكرات جديدة."[7] فالإعلام الجديد يشمل مختلف وسائل ومنصات الإعلام الالكترونية والوسائط الاتصالية المتعددة والمواقع الالكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، التي يتم توطينها في الفضاء الاتصالي المفتوح في ظل البيئة الاتصالية الرقمية وهناك من يختصر كل أشكال ووسائط هذا الإعلام الجديد الذي أصبح قديما نسبيا بالإعلام الرقمي أو بالبيئة الاتصالية الرقمية.

2.1-الإعلام الجديد جهود تنظيرية ومقاربات معرفية

من المفارقات الابستمولوجية أننا نتعامل مع الإعلام الجديد، بذهنية قديمة وبمقاربات تقليدية نوستالجية للتراث التنظيري القديم، مع بعض الجهد للتجديد. فالمقاربات الاثنوجرافية الجديدة، كإثنوغرافيا الويب بوصفها الأقرب من رصد الظواهر وتشخيصها ودراستها وتحليلها وتفسيرها وفهمها وتأويلها في الفضاء الاتصالي المفتوح، تبقى تشكل هاجسا معرفيا للباحثين. بل ويتملك الكثير منهم ممن يقبل على دراسة الظواهر الاتصالية وتأثيراتها في ظل الفضاء الاتصالي الرقمي المفتوح نوع من الذعر، من تجريب الأساليب والأدوات المنهجية التي تتطلبها الدراسات الكيفية.

وفي هذا السياق يرافع الأكاديمي نصرالدين العياضي، لتجاوز الروتين البحثي المسكون بالنمطية التكميمية التقليدية، والتحول للمواكبة المنفتحة على الثورات المعرفية في مختلف الميادين العلمية والحقول البحثية. يقول أن ضخامة البيانات المتوفرة للدراسة، وكبر حجم العينات في البحوث التي تدرس الميديا الرقمية، أصبحت تتطلب عدة منهجية متقدمة، مثل تلك التي يوفرها المنهج الرقمي، الذي يقدم بيانات ليست في متناول المقاربات الكيفية فيكملها ويثريها. مضيفا "إن التغيير المتسارع في سياقات الممارسة الاعلامية، والتجديد المتواصل في عدتها التقنية، وتعدد منتجي الاعلام، واختلاف حوامل الاعلام والاتصال وتنوع انماط الاستهلاك الاعلامي، وتداخل الاعلام والترفيه، كلها عوامل زادت في تعقد هذه الممارسة في ظل تراجع اليقين في السرديات السالفة، التي رافقت تطور وسائل الإعلام. ففي هذا الواقع أصبح التثليث مطلبا ملحا في البحث العلمي في مجال الإعلام والاتصال.[8]

إن سرعة تدفق المضمون الاتصالي العلمي والإعلامي، في الفضاء العام الغربي وبالخصوص في مختلف الحقول الأكاديمية، ساهم على تحفيز التفكير وتحريضه في الاتجاه الذي يساير الحركة الإبداعية والابتكارية في مختلف مجالات العلم والتكنولوجيا. إذ نجد أن النسق الفكري ينتج ويرافق مرحلة ما بعد الإنتاج في شكل جهود تنظيرية، فلا غرابة أن تكون مختلف الجهود التنظيرية تنطلق من بيئة المنشأ الابتكاري والإبداعي. بينما تكتفي الدول المتخلفة بالتباهي بالتقليد واجترار الجهود التنظيرية الغربية وفي الكثير من الأحيان في الشكل مع إغفال الجوهر. رغم أن ما يعتبر عندهم قديما بالضرورة وبموجب التقليد يصبح عندنا قديما، لكن يصاغ وينظر إليه على أساس أنه جديد. ويتم اعتماده في مختلف المؤسسات بما فيها العلمية رغم أن السياقات الثقافية للبيئة الابتكارية مختلفة وتتفاوت أوجه الشبه فيها بين الدول.

هذا الوضع حالة طبيعية قياسا بمقاربة "فيدلر" في مدخله النظري لفهم الإعلام الجديد باعتبار أن الأفكار الجديدة تأخذ حوالي ثلاثة عقود كاملة، حتى تتسرب إلى ثقافة المجتمع والأفراد، إذ يرى في نحت مفهوم "الميديامورفوز" في بداية التسعينات، دلالة على التحول الجذري للوسائل الإعلامية القائمة وأن هناك تحول كامل يحدث لوسائل الاتصال، فرضته التفاعلات المعقدة للحاجات الأساسية والضغوط السياسية والاجتماعية والابتكارات التكنولوجية.[9] ويحدد فيدلر ستة مبادئ أساسية لعملية التغيير الجذري:

- تعايش وتطور مشترك للأشكال الإعلامية القديمة والجديدة
- تغيير جذري متدرج للأشكال الإعلامية من القديمة إلى الجديدة
- انتشار السمات السائدة في الأشكال الإعلامية المختلفة بين بعضها البعض
- بقاء أشكال إعلامية ومؤسسات في بيئات متغيرة
- ظهور الاستحقاقات الموضوعية لتبني أجهزة الإعلام الجديدة
- حالة التأخر لتبني المفهوم ثم التبني الواسع لأجهزة الإعلام الجديدة.

ولقد واكب العقل العلمي تحولات بنية الفضاء الاتصالي ، فتنوعت وتعددت المقاربات النظرية المطروحة من طرف الدول المتقدمة لفهم الإعلام الجديد من حيث "مداخله الأساسية واتجاهاته، هذه الرؤى المطروحة يلتزم بعضها الجوانب المتعلقة بالتطورات في تكنولوجيات الاتصال، وبعضها بجانب الدراسات الاجتماعية والسياسية وغيرها بما يمثل مدخلا لفهم خصائص الإعلام الجديد.[10] وتتعدد المقاربات المعرفية والمنهجية بتعدد تطبيقات وشبكات الإعلام الجديد وحواملها الالكترونية، وطبيعة تأثيراتها الفنية والتقنية والاقتصادية والسوسيوثقافية والايكولوجية. فهناك مقاربات ذات البعد التقني في فهم الإعلام الجديد كمقاربة "نيكولاس نيغروبونتي" تركز على الحوامل التقنية كأدوات رئيسية في حمل المعلومات التي يتم توصيلها في شكل إلكتروني وليس فيزيائي. أما البعد الثاني وهو الأكثر أهمية، وهو قدرة الإعلام الجديد على المخاطبة الرقمية المزدوجة التي تلبي الاهتمامات الفردية والجماعية، وما لهذا التحول من أهمية في إزالة الوصاية التقليدية على وسائل الإعلام. وبالتالي خرجت من أسر السلطة [11]. سواء السياسية أو الدينية أو الجمعات المرجعية، وبالتالي عزز قدرات الأفراد في التحكم في المعلومات والأفكار والأراء.

ويذهب في هذا الإتجاه "فين كروسبي" الذي يؤكد أنه، لكي نفهم الميزات الكامنة وراء الإعلام الجديد علينا أن نتذكر أن ملايين الكمبيوترات التي تمثل شبكة الإنترنت تقوم بالحصول على المعلومات وفرزها ونقلها لعدد غير محدود من البشر، وهؤلاء يمكنهم إجراء عملية اتصال آني بينهم، في بيئة تسمح لكل فرد مشارك مرسلا كان أو مستقبلا بفرص متساوية من التحكم.

ويقدم الباحثان الأمريكيان "ريتشارد ديفيز" و "ديانا أوين" مدخلا أو مقاربة تختلف عن مقاربات "المقارنة الثنائية"؛ أي بين جديد وقديم أو تماثلي ورقمي أو مرحلة الأنترنت ومرحلة ما قبل الأنترنت ويعتبران هذا التصنيف لفهم الإعلام الجديد، غير واقعي طالما أنه لم يستصحب حالة التماهي بين الإعلام الجديد والقديم، والأشكال المتقاربة في التعبير في كليهما والتكنولوجيات المستخدمة فيهما، وطالما ظلت مجموعة الوسائل الرئيسية التقليدية هي ذاتها كوسائل رئيسية في الفضاء الإعلامي، فليس هناك إذن إعلام جديد بالمفهوم الحقيقي للكلمة، وإنما هناك تجديد دائم ومستمر لمختلف الوسائل الإعلامية وعليه يخلص الباحثان إلى تصنيف الإعلام الجديد إلى ثلاثة أصناف: [12]

- الإعلام الجديد بتكنولوجية قديمة

- الإعلام الجديد بتكنولوجيا جديدة
- الإعلام الجديد بتكنولوجيا مختلطة.

ومن المداخل النظرية والمقاربات المعرفية التي حاولت تقريب الفهم حول الإعلام الجديد المقاربات الترقيعية والاندماجية، التي تحاول خلق تجاسر بين المناهج التقليدية والحديثة خاصة الكيفية والاثنوجرافية لمواكبة تحولات الظاهرة الاتصالية في البيئة الرقمية.

كل هذه المقاربات الابستمولوجية التي تبحث في فهم الإعلام الجديد، بشبكاته التواصلية ووسائطه المتعددة ومنصاته الإعلامية وتطبيقاته التفاعلية، تنتج ما يمكن اعتباره روافد ثقافية وتفاعلات اجتماعية ديناميكية في الفضاء التواصلي السيبراني المفتوح، وتخلق جدلا مستمرا حول تكاملها أو صراعها مع الأمن الثقافي في الفضاء المجتمعي للدول والمجتمعات.

2- الأمن الثقافي الجدل حول المفهوم وسياقات تشكله وتحديات تجسيده

1.2- الأمن الثقافي استمرار الجدل حول المفهوم وجهود سيقنته غربيا وعربيا

يحيل تفكيك كل من مفهومي الأمن والثقافة، المشكلين لمفهوم الأمن الثقافي الذي نبحث فيه في هذه الدراسة، إلى استمرار الجدل المعرفي النظري والعلمي حول علمية وموضوعية المفهوم وإجراءات تكريسه كممارسة واعية. وبالتالي هناك إقرار علمي بالصعوبة المنهجية في التحديد الدقيق للمفهوم وفي تحديد المقاربات النظرية لفهم الأمن الثقافي كظاهرة وتفسيرها وتأويلها سيما في ظل ديناميات التحول والتغيير التي تفرزها البيئة الاتصالية الرقمية. فالتباين وأحيانا التناقض في الرؤى والأطروحات العلمية حول مفهوم الأمن الثقافي، قد يضاعف من حجم المتاعب العلمية للباحث في هذا الحقل الجدلي، ويعقد من فهم مرتكزاته الإبستمولوجية. بسبب الاختلاف في الطرح وفي التصور للأمن الثقافي من بيئة سوسيوثقافية إلى أخرى، ومن بنية ثقافية معرفية لأخرى؛ باعتبار كل ثقافة تخلق أدوات أمنها في كل المستويات، وكل سلطة (سياسية أو اجتماعية أو فنية أو أدبية) تخلق أدوات أمنها في كل المستويات[13] مما يجعل الباحث في تفكيك هذا الموضوع، يدرك مفارقة غريبة نوعا ما في البحوث والدراسات السوسيولوجية والإنسانية، وهي عدم وجود أصلا قضية مثيرة للاهتمام والهوس البحثي في البيئات الغربية لأن الباحث الأكاديمي في الفضاء الغربي لا يجد مصطلحات مماثلة أو على الاقل مرتبطة دلاليا بمصطلح الأمن الثقافي الذي أبدعته المجتمعات الانتقالية.

بالمقابل يوجد اهتمام كبير بمفهوم الأمن عامة والأمن الانساني بشكل مركز. ويعتبر باري بوزان من ابرز المختصين في الدراسات الأمنية، إذ يميز بين الأمن الصلب والأمن اللين. ويعتبر الأمن نسبي وليس مطلقا باعتباره "العمل على التحرر من التهديد". وفي سياق النظام الدولي، فهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير المعادية. ولقد ارتكز بوزان في مقاربته على أفكار "أرنولد ولفرز"، الذي يرى أن الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد

القيم المركزية، وبمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم التي تشمل بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية.. محور هجوم.[14]

وأبرز بوزان خمس أبعاد أساسية للأمن، الأمن العسكري، الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، والأمن البيئي. ويمكن استنتاج أن الأمن الثقافي بمنظور بوزان يندرج ضمن الأمن اللين في بعده الاجتماعي، الذي يعني قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج انماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.[15]

والملاحظ أن الأمن الثقافي، والذي يقابله sécurité culturelle في اللغة الفرنسية لا نجد له إيحاءات دلالية مشابهة، بل تحيلنا هذه الترجمة إلى قضايا أخرى، كالثقافة الأمنية، الأمن الصحي، الأمن الصناعي الأمن الغذائي، الأمن الإنساني. لكن وكما يقال أحيانا تعرف الأشياء بأضدادها فيمكن أن نستوحي مفهوم الأمن الثقافي من مرجع ديفون "اللاأمن الثقافي" l'insécurité culturelle والذي تكلم عن التهديدات التي تطال الثقافة الفرنسية خاصة مع تداعيات العولمة بمختلف أبعادها. لكن نجد مفاهيم مشابهة دلاليا كالاستثناء الثقافي. أما في اللغة الإنجليزية فقد وردت مجموعة من الدراسات صاغت الأمن الثقافي ب cultural Security ويحيلنا المصطلح باللغة الإنجليزية، خاصة في التراث العلمي والثقافي الأمريكي والأنجلوسكسوني عامة إلى الأمن القومي أو الأمن الانساني الذي يعني التنمية الشاملة، إذ يستخدم الأكاديميون الأمريكيون مفهوم الأمن القومي أو الإنساني كمرادف للتنمية الشاملة ويذهبون إلى تشبيه الظلم والفقر الاجتماعيين بأي تهديد عسكري محتمل فالأمن نشأ من التنمية.[16]

وتختلف الرؤية الأكاديمية الغربية في طرح مفهوم الأمن الثقافي، وذلك بربطه بمنطلقات وأهداف تستوعب الاختلافات الثقافية والفروقات الفردية، وتكريس بيئة للتعايش المشترك بين مختلف الطاقات والفعاليات المجتمعية داخليا وخارجيا. إذ تعرفه جامعة نوتردام الأسترالية في موقعها "الأمن الثقافي هو فلسفة وطريقة عمل تضمن معاملة جميع الأفراد والجماعات فيما يتعلق باحتياجاتهم الثقافية الفريدة واختلافاتهم، فهو يفترض الحق في الاختلاف ويدعوا إلى تفاعلات لا تقلل من شان الأفراد أو تحط من شأنهم أو من قوتهم على أساس أي اختلاف متصور أو فعلي.[17]

ولقد عرف جون تارديف الأمن الثقافي بأنه "قدرة المجتمع على صون خصائصه المميزة رغم الظروف المتغيرة والتهديدات الثقافية الحقيقية أو المفترضة، وذلك يشمل اللغة والذاكرة الجماعية والهوية والممارسات الوطنية أو الدينية، مع قدرة المجتمع على انتقاء وإجازة بعض التغيرات المقبولة".[18]

أما مفهوم الأمن الثقافي في السياق العربي والدول النامية، والذي يعتبره البعض موطن نحت وابتكار فهو حديث نسبيا وجاء حسب بعض الباحثين كتعويض عن فشلها الاقتصادي والتكنولوجي.[19] وظهر في سبعينيات القرن الماضي قبل أن ينتشر، وقد سارع وزراء الثقافة العرب سنة 1973 إلى عقد مؤتمر تحت عنوان الأمن الثقافي، تحت غطاء المنظمة العربية للثقافة والعلوم. ولعل الأمن الثقافي من أبرز جوانب الأمن القومي لأنه يمثل الحفاظ على الذاتية والهوية في مواجهة محاولات الاحتواء والهيمنة

على الشخصية، باعتبار أن الدفاع عن الوجود يسبق الدفاع عن الحدود. هذا نظريا لكن عمليا يرتبط مفهوم الأمن عامة والثقافي خاصة في تصور الأنظمة العربية في تحصين نظام الحكم من كل المخاطر والمؤامرات الداخلية والخارجية، وبذلك يصبح الأمن الثقافي هو تحريك الفعل الإبداعي في أبعاده العلمية والإعلامية والاجتماعية والسياسية نحو انتاج الإذعان والخضوع والولاء والبراء لأنظمة الحكم السائدة.

لكن يمكن للباحثين ملاحظة أن هذا المجال البحثي، بدأ يستقطب بعض الجهود العلمية وصاغت بعض الدراسات مفاهيم متباينة للأمن الثقافي في محاولات لاستجلاء الدلالات العميقة للتمييز بينه وبين بعض المفاهيم المشابهة والقريبة دلاليا؛ كالأمن الفكري والأمن القومي أو بعض المفاهيم الحداثية القريبة كالتثاقف والعيش المشترك والتعايش الثقافي وغيرها من المفاهيم. وهناك من يطرح بديلا للأمن الثقافي وهو الأمن الإنساني، الذي طورته الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأنجلوسكسونية كمفهوم شامل لكل أنواع وأبعاد الأمن، العسكري والصحي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي والسيبراني.

وحسب المفكر عبد الإله بلقزيز "يكتسب مفهوم الأمن الثقافي معنى بنائيا تراكميا كمرادف في الدلالة لتحقيق الاشباع الذاتي من الحاجات الثقافية، فأمن ثقافة معينة بهذا المعنى هو قدرتها على توفير حاجاتها على الإنتاج ومغالبة الندرة والحاجة ورفع خطر الخوف من فقدان القيم الثقافية والرمزية التي تجيب عن مطالب المجتمع.[20]

وتشير معظم الدراسات العربية حول الأمن الثقافي، إلى تبني المقاربات الدفاعية التي ترافع لحراسة القيم الثقافية وعناصر الهوية الوطنية، سيما الدين واللغة والموروث الثقافي والحضاري وطرق حمايته من الاحتواء والاختراق. باعتبار الأمن الثقافي يتجلى في قدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الأساسي في ظل ظروف متغيرة أو تهديدات فعلية عن طريق الحفاظ على المكونات الثقافية الأصلية لمواجهة التيارات الثقافية الوافدة والأجنبية أي حماية وتحصين للهوية الثقافية من الاختراق والاحتواء من الخارج.[21]

ويدعم هذا الاتجاه السليمان الذي يرى أن الأمن الثقافي، يعني الحفاظ على المكونات الثقافية الأصيلة في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة المشبوهة. وهو بهذا المعنى حماية وتحصين للهوية الثقافية من الاختراق والاحتواء، كما يعني حماية المؤسسات والأدوات الثقافية من الانحراف والارتفاع بها عن العجز والقصور وتعزيز التوجهات السليمة وانتقاد التوجهات الشاذة والمتطرفة.[22] وبالتالي يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن الأمن الثقافي، أن المقصود من هذا المفهوم هو حماية الثقافة الخاصة بفرد أو مجتمع أو دولة، من تهديد سيطرة ثقافة أخرى عليها وطمس هويتها غير أن هذا المفهوم يتسع ليشمل أمن الفرد والمجتمع والدولة من شيوع أي أفكار هدامة ومهددة للاستقرار، ليست بالضرورة مصدرها من الخارج، وإنما أيضا تلك التابعة من داخل الدولة.[23]

فالأمن الثقافي جهد تراكمي تبذله المجموعة الوطنية بمختلف فاعليها وقواها الحية الفردية والجماعية العقلية والسلوكية، المؤسساتية والشعبية؛ بما تنتجه وتطوره من أنساق فكرية ثقافية، بما يتوافق

مع القيم المركزية والمبادئ الإنسانية، لدعم التكامل وتعزيز فضاء التعايش المشترك. كاستراتيجية دفاعية تحصينية ضد أليات الاختراق والإخضاع والهيمنة والتشتيت والتفكيك الناعم، الممارس في إطار حروب الجيل الرابع والخامس الالكترونية التفكيكية، على النهج الذي يكفل حماية مصالحها الفردية والجماعية والمؤسساتية الحيوية من المخاطر الداخلية والخارجية. كما يعتبر الأمن الثقافي هو ذلك الرأسمال الرمزي الذي ينتجه المجتمع عن طريق قادته وطاقاته العلمية والفكرية الإبداعية، وينعكس على حياة الأفراد في شكل أفكار وقيم مضافة لمجالات العلم والثقافة والفكر والأدب والفن. بهدف التكوين والتأهيل للأفراد والجماعات للتكيف الايجابي والتعايش في فضاء التواصل الرقمي المفتوح على كل الثقافات والشعوب، وفقا لمبدأ قبول الآخر والندية في الاعتراف المتبادل دون الذوبان فيه أو مصارعته لإلغائه.

2.2- الأمن الثقافي سياق التشكل وتحديات السيقنة والتجسيد

تشكل مفهوم الأمن الثقافي في سياق تفكك وصاية السلطة الأبوية العالمية ثنائية الأقطاب، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كسلطة أبوية أحادية للعالم، واستمرار تجلي ملامح ومؤشرات العولمة بمختلف مجالاتها سيما الثقافية. فتراجع القوى التقليدية وبدايات انمحاء المكان وتضعضع الدولة القطرية من الناحية الافتراضية. وفشل الكيانات الاقليمية في التصدي لنظام الهيمنة العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية؛ على غرار تهلهل حركة عدم الانحياز التي فقدت من الناحية الموضوعية مبررات تواجدها بانهيار الاتحاد السوفياتي، وفشل الكيانات الاقليمية وتركيزها على الابعاد السياسية والاقتصادية بدل الثقافية كالاتحاد الافريقي، واتحاد الدول العربية والاتحاد المغاربي. والتي انتجت كيانات سياسية أكثر منها ثقافية. وتنامي صراعات الزعامة في الشرق والغرب خاصة في آسيا وأمريكا الجنوبية؛ رغم ظهور بعض محاولات التكتل الاقتصادي، في مقابل نجاح الاتحاد الأوروبي خاصة من الناحية الاقتصادية مقابل بذل جهود كبيرة لتحقيق الاندماج والتعاون الثقافي.

في هذا السياق العالمي ظهرت فكرة الأمن الثقافي، ليس كفعل ثقافي وكحركة فكرية واعية ومبنية على استراتيجيات التعاون والتكامل ولكن كرد فعل على الخوف من الغزو الأمريكي والثقافات الغربية الطاغية خاصة الثقافة الأنجلوسكسونية. والملاحظ أنه ورغم تركيز كل الحركات الاستعمارية القديمة والحديثة ومراهنتها على البعد الثقافي، إلا أن تفسير هذه العلاقة أي بين المستعمر (المركز) والمستعمر (الأطراف) كثيرا ما يركز على البعد الاقتصادي. أما امتداد هذه العلاقة إلى مجال السياسة والثقافة فقد كان ينظر إليه على أنه مجرد نتيجة للتبعية الاقتصادية.[24]

ولقد ظل البعد الثقافي الأقل استحواذا على الاهتمام، بين أبعاد الأمن المختلفة للمجتمع بالمقارنة بالأبعاد السياسية الاجتماعية والاقتصادية والخاصة بأمن الانسان نفسه. وذلك حتى ميلاد ظاهرة العولمة في تسعينيات القرن الماضي وبروز أطروحة صمويل هنتغتون حول صدام الحضارات، وما أثارته من قضايا وإشكاليات الأمن الثقافي وهذا يشير إلى دلالتين: أن الثقافة أي ثقافة المجتمع قد عانت كثيرا من

مشكلة أمنها الذاتي، لاسيما أن هذا الأمن ركز على النطاق القومي للثقافة داخل حدود المجتمع، وهو واقع تغير كثيرا بعد ظهور العولمة، وظهور الثقافات عابرة للحدود".[25]

ولقد تأكد هذا الاتجاه في تقرير التنمية الانسانية العربية الصادر 2009. المعنون "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية". والذي لم يركز على البعد الثقافي لتحقيق الأمن الإنساني الذي عرفه بأنه تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته.[26] وقد ركز التقرير على أبعاد مجموعة من المخاطر، كالمخاطر البيئية والأمن الشخصي والأمن الغذائي والأمن الصحي وجهود الدولة في توفير الأمن، والمخاطر الاقتصادية كالفقر والبطالة النزاعات والاحتلال والتدخل العسكري. لكن التقرير أهمل الأبعاد الثقافية؛ كالأمية وتراجع مستويات الحريات الفكرية والثقافية، وخطر نقص الدعم للإنتاج الفكري وعدم توفير الرعاية والدعم للإبداع الثقافي للنهوض بصناعات ثقافية تؤمن مستقبل الأفراد والأجيال، وتعزز عمليا طرح الأمن الثقافي. وتعرضت هذه النزعة لنقد كبير، حيث هناك من يعتبر الظاهرة العربية في مواجهة العولمة الإعلامية والقصف الإعلامي، مجرد ظاهرة صوتية[27]. ولم يشكل الأمن الثقافي أولوية عملية. ولقد ساهمت ظاهرة الارهاب العالمي وما فرخه من ظواهر التطرف والتعصب والكراهية في تطور مفهوم الأمن الثقافي، في مواجهة الفكر التخريبي وما ينتج عنه من توجهات راديكالية تهدد المجتمع ككل.[28]

ويعتبر بعض الباحثين أن الأمن الثقافي لا يعني الانكفاء على الذات، وتبرير الفشل المزمن في توطين التنمية المستدامة؛ بإظهار الإصرار في الدفاع عن العناصر الثقافية والهوياتية. فالأمم والدول التي حققت وحدتها القومية وتقدمها الاقتصادي والتكنولوجي، لا تهتم بما يفكر فيه العرب تحت عنوان الأمن الثقافي، وإنما ينصرف لأفكار ودلالات لغوية أخرى، تدور حول مسائل تتعلق بأمن المؤسسات المختلفة الصناعية والمعلوماتية والتجارية والمصرفية، وأمن الدولة والأمن القومي، وأمن التكنولوجيا وأمن برامج شبكات الاتصال، وثقافة والأمن بمعنى السلام العالمي والأمن البيئي والأمن الغذائي.. ولا نجد أي عنوان يتعلق بما ترمي إليه المجتمعات النامية بالأمن الثقافي، كتعويض عن الفشل في مهمات التقدم الاقتصادي العلمي والتكنولوجي".[29]

وفي الأخير يمكن القول أن الراهن الدولي اليوم بتحولاته التكنولوجية العميقة، وفضاءاته التواصلية السيبرانية المفتوحة، وشبكاته الإعلامية الجديدة بمختلف وسائطها ومنصاتها الالكترونية، وبتدفقاتها المعلوماتية الحرة اللامتناهية؛ يجعل من الأمن الثقافي كقضية جدلية مركزية علميا وإعلاميا، سياسيا واستراتيجيا. رغم التبشير بعوالم افتراضية بمواطنة كوسموبوليتانية، بدون معالم ولا خصوصيات ثقافية والتهليل بذوبان الدولة القطرية ضمن الفضاء الاتصالي السيبراني المفتوح.

3-الأمن الثقافي في الجزائر في ظل الفضاء الاتصالي المفتوح الفرص والتحديات

1.3-فرص تعزيز الأمن الثقافي في الجزائر في ظل الفضاء الاتصالي الرقمي

أتاح الفضاء التواصلي الكوني المفتوح بوسائطه المتعددة ومنصاته الرقمية، فرصا لا متناهية ومستويات عالية وأحيانا لا محدودة من الحريات؛ خاصة حرية الاتصال والتعبير عن الذات والتفاعل الثقافي مع الآخر الحقيقي والافتراضي. والاندماج في فضاء لا محدود من الرموز والدلالات المتاحة في الفضاء التواصلي سواء التي في تماس وتشابك مع التراث الإنساني المحلي أو الكوني، أو المواكبة لديناميات التحول التكنولوجي المندفعة نحو الأفق المستقبلي. ويحيلنا الطرح العلمي المرافع لتجليات مخاطر وتهديدات الإعلام الجديد ومختلف شبكات التواصل الاجتماعي للأمن الثقافي، إلى الدفع بالمتتبع لتطورات الإعلام الجديد والمتصفح لمضامينه خاصة ذات الطابع الاجتماعي والسياسي اتجاه تجاوز حدود النقد الموضوعي، وتجاوز حدود النقد الإعلامي الساخر. إلى الاستعمال الإنتقامي الماكر الذي يهدف إلى تدمير الآخر بدل الإصلاح وترميم الأخطاء والتصدعات في البنية القيمية، وهو الغرض الأسمى من الكتابة النقدية وبالتالي يكون الإعلام الجديد يسلك منحى الهدم أكثر مما يسلك منحى البناء

وهذا ما ذهب إليه الأكاديمي نصر الدين العياضي، في نقده المركز للجهود البحثية العربية حول الإعلام الجديد قائلا:" إن قائمة السلبيات تبدو أطول من قائمة الإيجابيات، إذ تتضمن الكذب المفرط أثناء التفاعل والتواصل مع الآخرين، الإدمان على استخدام الشبكة وظهور نمط من التفكير غير المنطقي وعدم الالتزام بالدين والقانون والأخلاق. وعدم المبالات التي تؤدي إلى إهمال العلاقات الاجتماعية مع الأسرة والأصدقاء وتجاهل الدراسة وانخفاض المستوى التعليمي، وظهور المشاعر السلبية كعدم الرضا عن الذات والغزو الفكري؛ خاصة لأصحاب الفكر السطحي، والإدمان على الاتصال بالجنس الآخر والعزلة الاجتماعية وبث الأفكار الهدامة وعرض المواد الفاضحة وهتك الحياة الخاصة والابتزاز والغش والسرقة. أما قائمة الإيجابيات فهي قصيرة وتتمثل في حرية الرأي والتعبير والتفاعل والمعرفة.[30]

قد يكون لتراكم مفعول الكبت المصحوب بالمصادرة المقننة لحرية التعبير والتفكير، دورا بارزا في تشجيع هذه الممارسات غير الأخلاقية. والتي تلقى رواجا كبيرا وتتخذ أبعادا جماهيرية غير مسبوقة، بفعل الإقبال الكبير على التفاعل مع تلك الانتقادات الممتدة إلى التجريح والقذف والشيطنة لكل مسؤول، سواء في شكل أفعال أو ردود أفعال أحيانا ذات طابع احتجاجي، رافضة للآخر وأحيانا متهجمة عليه ومشوهة لشخصيته الطبيعية والاعتبارية.

هذه النزعة الحماسية لممارسة الحرية في هذا الفضاء الاتصالي الجديد، تحيلنا إلى منطق ممارسة هذه الحرية؛ التي يجب أن تقترن بالمسؤولية لكي تساهم في البناء بدلا من المساهمة في الهدم. وهنا يثار الجدل، فبالعودة للبيئة الثقافية الجزائرية بأزمتها المتعددة والمتواترة في استمرارية جدلية وتراكمية. يطرح البعض تساؤلات هل ستساهم الحرية في هذا الفضاء في تعزيز الأمن الثقافي بتوفير أطر تنظيمية للحوار والتعايش والأنسنة أم أنها ستعزز من سلطة الأنا المتعصبة والمستفردة بالرأي واللاغية للآخر المختلف

مما يجعل هذه الحريات اللامحدودة قريبة من الهدم منه للبناء، وتدفع الى البحث النقدي عن جدوى هذه الحرية وتدفقاتها عبر وسائط الميديا الجديدة وتأثيراتها على الأمن الثقافي. فهناك من يرى بالتكامل والتحمس للتعزيز ومن ينظر للفضاء الاتصالي الجديد بمنظور الصراع ومفاقمة المخاطر والتهديدات.

للذكر فإن مختلف النصوص التشريعية تطلعنا، بأن حرية أي إنسان تنتهي حين تبدأ حرية الأخرين ولكن يبدو أن هذه القاعدة القانونية، التي تأسست عليها حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعارفت عليها مختلف ثقافات الشعوب التشريعية. قد تواجه أكبر تحدي في ظل موجات التحرر الجديدة التي حملتها التكنولوجيات الحديثة. وجسدها ظهور الإعلام الجديد سيما في المجتمعات التي لم تتربى على الحرية وعاشت في ظل أنظمة إستبدادية، تناصب العداء لكل الأفكار التحررية وتعتبر أحيانا التفكير تكفير خاصة الذي لا يسري في الاتجاه الذي تهواه السلطة الحاكمة وبالخصوص الملوك والرؤساء.

لكن هذه المقاربة الاحتوائية المبنية على التخويف الاجتماعي والرهبة من السلطات، وتسليط مختلف العقوبات يبدو أنها في طرقها للتلاشي؛ بل ربما تتجه نحو المزيد من الانفلات. ولا شك أن عبقرية الشبكات الاجتماعية على الانترنت، غدت عدسة ثالثة لا ترحم المقصر أو المخطئ ولقد أطلعتنا أحداث كثيرة وطنيا ودوليا، كيف كانت شبكات التواصل الاجتماعي والمدونات خاصة السمعية البصرية عن طريق الفيديو، أداة من أدوات التفاعل والتواصل والحفز وأحيانا التحريض ونشر الكراهية أيضا".[31]

ويبدوا أن هذه الموجة سوف تكسر مختلف الضوابط الإجتماعية، وتخرق مختلف القواعد القانونية وتعزز فكرة التمرد على المقدس، واللجوء للنشر الموسع للمدنس وتداوله المكثف. في شكل ردود أفعال إنفعالية سواء هزلية أو إنتقامية، مما يفقد الدولة هيمنتها وهيبتها. وبالتالي يزيد من تعميق أغوار الشروخ الاجتماعية، ويزيد من تدمير ما تبقى من البنية القيمية والرصيد الأخلاقي الوطني، ويهدر ما بقي للمجتمع من رأسمال رمزي فكري وثقافي، ويدفع نحو مراكمة الاستلاب والاغتراب والاستكانة والاستسلام والقابلية للإستغباء ضمن ما يعرف بالغوغاء الذكية؛ التي يمكن أن تؤثر وتتأثر بتكنولوجيات الاتصال وتطبيقاتها بشكل إيجابي ومفيد وبناء أو بشكل سلبي ومدمر، بحيث يمكن استخدامها مثلا لدعم الديموقراطية بينما قد يستخدمها آخرون لتنسيق أفعال إرهابية.[32] ويمكن أن تدعم تراكم الرواسب الثقافية السابقة، التي تكبح الحركة الإبداعية في المجتمع وبالتالي قد تساهم في تعزيز منطق لكل مواطن دولة في رأسه، كحصاد منطقي لفكرة الكل أمني والإفراط في المقاربات العقابية.

2.3-تحديات تجسيد الأمن الثقافي في الجزائر في ظل الفضاء الاتصالي المفتوح

تراكم مفعول الكبت في الفضاء التواصلي الجزائري لعقود طويلة من الزمن بسبب الهيمنة السلطوية المزمنة، وتخللها انبعاث الكثير من أشكال الصراع، التي انحرفت لتشكل حالات إستقطاب خطيرة، جنحت نحو العنف اللفظي والتخوين وممارسة دعاية الكراهية بتوظيف رموز وعناصر الهوية الوطنية والجهوية العرقية، وليس من الغريب أن تظهر بعض مؤشرات منطق العبث بهيبة الدولة، والدفع بالكثير من مؤشرات التهديد للأمن الثقافي للظهور وبأشكال استعراضية وجدت في الفضاء الاتصالي

الرقمي المفتوح البيئة الخصبة للظهور المكثف والانتشار الموسع والتطور السريع والتداول المعمم الذي يتخطى حدود الزمان والمكان في انتشار عبر وطني. يتجلى في سلوكيات وتصرفات الكثير من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي. مما يحيل تفاؤل بعض الأكاديميين بإسهامات بيئة الاتصالات الرقمية في تعظيم الرأسمال الاجتماعي، وتقديم فرصا جديدة للمواطنين للتشاركية ومراقبة مراكز القوى الاقتصادية والسياسية.[33] إلى مساءلات علمية نقدية وربما مراجعات في عدة التفكير وإجراءات التعامل مع الفضاء الاتصالي الجديد، خارج الأطر التقليدية للتبني الحماسي لكل ما هو جديد أو تكنولوجيا جديدة.

ويمكن استحضار الكثير من مؤشرات الفوضى الاتصالية، التي تشكل تهديدات خطيرة للأمن الثقافي وللنسيج المجتمعي الجزائري. وتشمل إثارة نقاشات صدامية بأشكال بيزنطية عقيمة خاصة حول عناصر الهوية الوطنية، اللغة والدين والتاريخ والانتماء الجغرافي. وتنحرف النقاشات بنزعة انفعالية نحو التمييع بشكل يهدد بتفكيك بنية القيم والرأسمال الرمزي الوطني. فقد أطلعتنا العديد من مواقع الالكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، سيما صفحات الفايسبوك على حالات كثيرة للتهجم على الدولة ورموزها، ولجأ البعض إلى العنف اللفظي في التعبير عن أفكاره وآرائه ومواقفه اتجاه بعض القضايا الوطنية.

ويتفاقم الوضع المضطرب ثقافيا وتزداد حالات الاستقطاب حد الاحتقان، خاصة في المناسبات الانتخابية؛ والتي تشهد كثافة في التدفقات الاتصالية، وما يرافقها من انحرافات كلامية. فقد تميزت مرحلة التحضير للانتخابات الرئاسية، التي أراد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الترشح فيها لعهدة خامسة لحالات من الاحتقان والاتصال الاحتجاجي الميدياوي المتطرف، طفت فيه مختلف أشكال وأنواع التعبير الساخط بحمولة مشحونة بالعنف اللفظي السب والشتم والقذف، انتقلت من شخص الرئيس والموالين له خاصة من أحزاب السلطة ليطال هذا العنف الرمزي، مختلف مؤسسات الدولة.

لكن ومع اندلاع الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019 تراجعت حالات التهييج الإلكتروني وظهرت بوادر توافق شعبي وطني، تجاوزت كل عوامل التفرقة والتمييز. حيث ظهر الشعب الجزائري كتلة واحدة متماسكة يجمعهم هدف واحد هو بناء الجزائر الجديدة، دولة الحق والقانون والمؤسسات يتساوى فيها جميع الجزائريين. لكن تعثر هذا المسار، وتجددت الفوضى الاتصالية وحالات الاستقطاب الانفعالي في الفضاء الاتصالي السيبراني المفتوح، بعد إقرار السلطات العليا في البلاد وصناع القرار في المؤسسة العسكرية اللجوء للخيار الدستوري في التجاوب مع مطالب الحراك الشعبي، والذي يفضي إلى تنظيم انتخابات رئاسية بتاريخ 12 ديسمبر 2019. وفي هذا السياق انبعث الصراع بين مؤيد ومعارض لهذا المسار، فمن أيده رأى فيه الحل الأمثل لتجنيب البلاد حالات الفوضى التي قد يتسبب فيها الفراغ الدستوري، بينما رأى المعارضون لهذا الخيار خيارا سلطويا متنكرا للإرادة الشعبية في التغيير الجذري للنظام واعتبروه مراوغة سياسية لإعادة إنتاج وتجديد شرعية النظام السياسي الذي يطالب الشعب بتغييره الجذري.

ولقد وصل الصراع السياسي إلى ذروته خاصة بعد الإقحام الإيديولوجي لمختلف العناصر المشكلة للبنية الصلبة للثقافة الجزائرية. حيث لجأ رواد شبكات التواصل الاجتماعي لإنتاج وتداول مكثف لعبارات التخوين والتجريم بخطابات عنصرية وجهوية مشحونة بالعداء والكراهية والعصبية الالكترونية، التي وظفت بشكل سيئ عناصر الهوية الوطنية والأبعاد التاريخية والجهوية. ولم يسلم من هذه المعارك الوهمية الخاطئة، لا الأشخاص الطبيعيين ولا المعنويين، بل ولم تسلم منها حتى المؤسسات السيادية للدولة.

قد يجد البعض تبريرا لهذه الأساليب التعبيرية غير الديموقراطية، في حالة الصدمة الجماعية التي أصابت الجزائريين، بسبب ترشيح رئيس مريض ومغيب سياسيا لفترة طويلة، وحالة الإنحباس التي عرفتها الجزائر على جميع المستويات، علاوة على الانتشار المكثف للفساد وتغول المفسدين، وتواصل سياسات التنكر والاحتقار للإرادة الشعبية. لكن في الحقيقة أن هذه الظاهرة تعبر عن أمراض سوسيوثقافية تعرف منحى تصاعديا وتشكل تهديدات حقيقية للنسيج الاجتماعي ولمسار البناء المؤسساتي للدولة، ووجدت في الفضاء الاتصالي الرقمي المفتوح البيئة المغرية للتمرد على بنى ثقافية جاهزة ظلت محل هيمنة سلطوية.

ويمكن بشكل عام إسحضار بعض هذه التهديدات للأمن الثقافي الوطني كما يلي:

1-الطعن في هبة الدولة والتعدي على رمزية مقدساتها: وهنا يطرح المقدس خارج التصور الديني العقدي الإيماني، وخارج التصور السلطوي الاحتكاري والاستغلالي، لرمزية مكونات وقيم ومبادئ الدولة والمجتمع الجزائريين، كالدين واللغة والتاريخ والرساميل الرمزية المشتركة. ولكن يطرح من مقاربة علمية وعقلية وجدانية، وجودية لصيقة بين الجزائريين ورأسمالهم الرمزي المتراكم عبر الزمن. ويتجلى التعدي وتدنيس المقدس في محاولات قليلة لكنها تعرف تزايدا كبيرا وانتشارا موسعا، على غرار الطعن في الرموز الثورية بطابع انتقامي، وكذلك التشكيك أحيانا في نضال وكفاح بعض صناع مجد الثورة الجزائرية والسخرية من تاريخ بعضهم. عبر نقل بعض التصريحات الإعلامية وتأويلها وتطعيمها بطابع انتقامي لدرجة التخوين في بعض الأحيان. ويمكن استحضار حالة المجاهد لخضر بورقعة، الذي انبعث حوله جدل شعبوي كبير ألهبته شبكات التواصل الاجتماعي، وتداولته ودولته الكثير من المواقع الالكترونية والمنصات الرقمية، وأقحمت فيه وسائل إعلام يقال عنها ثقيلة، كالتلفزيون العمومي ومعظم التلفزيونات الخاصة ونتج عنه حالات من الاستقطاب والصراع الانتقامي في تصفية الحسابات الظرفية الضيقة.

إضافة إلى التطاول على المعلوم من الدين رغم تجريمه من الناحية القانونية. إلا أن الفضاء التواصلي خاصة شبكات التواصل الاجتماعي، تشهد حالات من الصراع والتعصب الديني والمذهبي توحي بخطر داهم في الأفق فالاستغلال السياسوي للدين وتوظيفه الأداتي، أدى إلى إفراز مفارقات كبيرة في توظيف الدين في المشروع المجتمعي. بحيث لا يزال المشهد السياسي الجزائري يتسم بالتجاذب بين الأفكار التي تدعوا إلى ضرورة ربط الصلة بين الدين والسياسة، أي بين الدين والدولة والتي تذهب إلى حد المطالبة بوجوب إقامة الدولة الإسلامية، في مقابل الأفكار التي تدعوا إلى وضع الحدود بين الدين والسياسة إذ ينادي أصحابها إلى وجوب علمنة الدولة وذلك بإخراج السياسي من الديني وتصفية أي

مظهر من مظاهر ازدواجهما.[34] وفي الوقت الذي يتفاءل البعض بما يسمى التدين الرقمي رغم سطحيته لتصحيح النظرة الخاطئة عن الإسلام.[35] وتقليص حدة الإسلاموفوبيا في الدول غير الاسلامية.

لكن يلاحظ مؤخرا ، أنه انتقل الصدام من تيارات فكرية وعقائدية متنافسة سياسيا بخلفيات إيديولوجية خاصة بين العلمانيين والإسلاميين. إلى تنافس مذهبي بين تيارات دينية خاصة بين التيار الإخواني والتيار السني الوهابي، إذ يصل الاستقطاب إلى توصيف كل تيار للآخر بالأجنبي. فيصف التيار الإخواني التيار السني الوهابي بالجالية السعودية بالجزائر، وبالمقابل يصف التيار السني الوهابي الإخوان بالجالية التركية في الجزائر. ويتجه هذا التصعيد نحو المزيد من الاحتدام مما يمثل خطرا حقيقيا على النسيج الاجتماعي، خاصة مع مستويات الحرية التي تعرضها الفضاء الاتصالي المفتوح. وهذا يستدعي الإسراع في بناء وتحصين المرجعية الدينية الوطنية.

2-العنف الرمزي والعنف اللفظي: تزايدت وتيرة العنف اللفظي المغذي للتوتر الثقافي. واصطبغت بالطابع الجماهيري بفعل الإعلام الجديد وتطبيقات وسائطه الاتصالية المتعددة، وانتقل من عوالمه الذاتية وأحيانا الجماعات الأولية المصغرة كجماعات الرفاق بالخصوص، إلى العالم الإلكتروني والفضاء الاتصالي المفتوح، ليشمل أحيانا نقاشات صدامية تعمق من الأزمة متعددة الأبعاد للفضاء السياسي المفلس فكريا وأخلاقيا، والذي يغرق في العدمية. ونستحضر هنا ظاهرة توليد مفاهيم مشحونة بالعداء والانتقامية ، وذلك في واحدة من اللحظات التاريخية المفصلية التي عرفها الحراك الشعبي السلمي التاريخي، فالقذف بمفاهيم ذات الدلالات العنيفة وإقحامها في الفضاء الاتصالي التداولي الرقمي على غرار "الزواف، الخونة، والعبيد، الأحرار، عملاء الداخل، عملاء الخارج،،، إلخ). ساهم في زعزعة الكتلة التاريخية التي أعادت بناء لحمة ثورية ملحمية، لبعث جزائر جديدة خالية من كل الالغام التي غيبت وصادرت الارادة الشعبية؛ سواء الجهوية أو الهوياتية والدينية. مما هدم جسور الثقة وبعث من جديد نفخ الشك في يقين التعايش الثقافي، والتصالح الفكري والتسامح مع العقل الإنساني.

3-الفوضى الاتصالية وتنامي التهديدات السيبرانية: يقول بودريار واصفا الراهن التكنواتصالي أننا نتصل كثيرا وننتج معنى قليل. وتتجلى هذه الفوضى الاتصالية في التنامي السريع للمواقع الاخبارية والمنصات الالكترونية المعروفة بتدفقاتها الاخبارية والاعلامية الهائلة وشبكات التواصل الاجتماعي والارتفاع القياسي للصفحات والمجموعات الفايسبوكية سواء المعروفة أو المجهولة المصدر بحسابات وهمية سواء الموطنة في الداخل أو الخارج. ولقد حذر ممثلوا الحكومة منها، وسبق لوزير الاتصال بلحيمر عمار، أن حذر من الاستهداف المركز للجزائر بوابل من الهجمات اللفظية المتدفقة من الخارج خاصة من فرنسا وتمارس هذه الفضاءات الاتصالية الرقمية أدوارا غير واضحة، وتفتقد للتأسيس البناء لسلطة إعلامية جديدة ومستقلة ، لأنها تتنافر بين الدعاية التضليلية للسلطة السياسية الحاكمة، وبين شيطنة وتخوين كل ما يرمز للسلطة خدمة لأجندات غامضة. وبين حدي هذا التناقض تهدر الحقيقة ويضلل المواطن ويبحث عن مصادر بديلة لإشباع تعطشه للمعلومة الصادقة.

هذه الممارسة الإعلامية الفوضوية قلبت موازين القيم المركزية للمجتمع والدولة، وتدفع نحو التنازل على رساميل المجتمع ومبادئه، ومحاصرة سلطة الثقافة مقابل تشجيع ودعم سطوة السخافة والمتاهة بالدفع بمجموعة من الممارسات الشاذة للتداول المكثف في البيئة الاتصالية الرقمية؛ كالطعن في شرعية الأبطال والرموز الثورية وهدم القدوات بالتهجم على العلماء والحط من قيمتهم وافتراس رمزيتهم. مقابل صناعة القدوات المزيفة والأبطال الوهميين والنشر الموسع للفضائح والتجاوزات والتلذذ الإنتقامي في استعراضها وتداولها. إضافة إلى الاعتداء على رموز الدولة، والطعن في مصداقية كل ما ينتج من خطابات أو قرارات عن السلطة السياسية وشيطنة كل مسؤول. مؤشرات خطيرة تدفع نحو هدم جسور التواصل وتوسيع الهوة بين الحاكم والمحكوم والسلطة والشعب. فتغييب حاسة النقد الموضوعي والجنوح نحو تصفية الحسابات، والانسياق وراء ردود فعل انتقامية بدوافع شخصية ومنطلقات انتفاعية ضيقة، والترويج المكثف للمواطنة الانتفاعية مقابل انكماش وتراجع المواطنة النفعية، والاضطراب التناقضي لمنطق الحق والواجب في سلوك المواطنة، كلها مؤشرات لتنامي الأوبئة النفسية والسوسيوثقافية في البيئة الاتصالية الرقمية.

لكن القراءة العلمية لهذه المؤشرات، تحيلنا لتراكمات ماضوية أنتجت هذا الوضع باختلالاته واعتلالاته الباثولوجية. حيث يتمظهر التوتر الثقافي في البيئة الثقافية والفكرية الجزائرية في مجموعة من التوترات والاضطرابات، التي مست وتمس الحياة في مختلف مجالاتها وأبعادها ويتجلى أساسا في الفشل المستمر في بناء الانسان، على حساب الهوس بالعمران والعجز المزمن عن وقف الهدر والاستنزاف للطاقات الفكرية الوطنية، ونقص الاستثمار في الرأسمال البشري والرمزي لعقود طويلة، والاستمرار في هدر العقل والكفاءة كأهم ركن في ثلاثية الهدر الأخطر أي هدر الفكر والوعي والطاقات. لأنها تصيب نماء وحيوية المجتمع في الصميم لأنها تتركه في حالة الانكشاف وفقدان المناعة تجاه الضغوط الخارجية المتنامية.[36]

هذا الاضطراب الذي جعل البناء هشا، وتكتنفه نقائص كثيرة وثغرات كبيرة أصبحت مع مرور الوقت أكثر خطورة. فبقدر ما يعتبره البعض ظاهرة طبيعية وهو انعكاس للتحول المنطقي للتطور الذي شهده المجتمع الجزائري، عبر مختلف المراحل التي مر بها إضافة إلى تأثيرات تجليات التحول العام للنظام العالمي وفقا لمحددات النسق الاتصالي العالمي، الشيء الذي يضع إشكالية الأمن الثقافي الجزائري ضمن أهم الإشكاليات على الإطلاق. ويدفع بجهود الباحثين والمهتمين من الفاعلين الثقافيين والسلطات السياسية إلى تجديد التفكير وبعمق في هذا المكون الأساسي للدولة وللهوية الوطنية؛ من خلال تشخيص الظاهرة وعرض التحديات الراهنة للعولمة الثقافية وللعولمة المعلوماتية. سيما في ظل ما بات يعرف بالإعلام الجديد أو الإعلام البديل والمساحات التعبيرية الهائلة، التي يعرضها لجميع المستخدمين وتداعياتها على الأمن الثقافي الجزائري.

4-إحتكار الفضاء الاتصالي والاستغلال السياسي للبنى الثقافية: فرضت السلطة الحاكمة في الجزائر وعبر مختلف المراحل الانتقالية لبناء الدولة، هيمنة شبه مطلقة على الفضاء الاتصالي، كبحت كل المنطلقات العقلية والجهود الأكاديمية، التي ترافع لتثقيف السياسة بدل تسييس الثقافة.

وبالتالي يرى البعض اليوم أن نجاح وسائل الإعلام التقليدية والجديدة، في كسب رهان "المناعة الثقافية" وبالسرعة المطلوبة مقرون بتحرير الفضاء الاتصالي، لتدارك ما تم تضييعه غداة الاستقلال بسبب تفعيل الأداء الرقابي الحكومي على الوسائل الإعلامية. وبالتالي تحويلها عن مسارها الطبيعي وتقزيم أدوارها الريادية في البناء المادي والروحي للدولة الوطنية؛ من خلال هدر فرص بناء الإنسان الجزائري خارج أطر الاستقطاب الهوياتي، هذه الظاهرة التي أطالت من عمر الرواسب الثقافية الإستدمارية الكابحة لأية نهضة مجتمعية. ويذهب البعض أبعد من وصف مشكلة الهوية بالمشكلة أو الأزمة الثقافية، ويعتبرها تهديد للأمن الثقافي الوطني، فالتهديدات الداخلية التي تواجه الأمن القومي الثقافي والاجتماعي في الجزائر تترسخ في أعماق ما يسمى بأزمة عناصر الهوية في المشروع السياسي الجزائري، خاصة وأن مشروع تعريب المجتمع والإدارة لم يحقق أهدافه المرجوة بعد.[37] هذا الاختلاف حول مكونات أو عناصر الهوية الوطنية لم يكن نعمة بل كان نقمة على البلاد والعباد، وأثر على النسيج الفكري الوطني، وتولد عنه انشطار في خلية التفكير الوطنية واضطراب في بنيتها القيمية في بيئة التواصل الرقمي المفتوحة، ولا تزال الهوة تتباعد حتى بين من يتباهون بانتمائهم للفئات المثقفة والنخب العلمية الوطنية. وهنا يثير بعض الأكاديميين الطرح العقلاني المتمركز على الهوية متعددة الأبعاد، حيث يستوعب كل فرد في الواقع بصفة توليفية، تعدد المرجعيات الهوياتية المتصلة بتاريخه إذ تحيل الهوية الثقافية إلى مجموعات ثقافية ذات مرجعيات لا تتطابق حدودها، ويعي كل فرد أن له هوية ذات هندسة متغيرة، تبعا لأبعاد المجموعة التي يعتبرها مرجعا له في هذه أو تلك من الوضعيات العلائقية. هذه الهوية متعددة الأبعاد لا تطرح عادة إشكال بل تحظى بالقبول إلى حد كبير.[38]

5-التنكر للعقل والكفاءة وتغييب المنطق الثقافي للمشروع المجتمعي: أبان الفضاء التواصلي الرقمي على المستويات العالية للهدر الذي يتعرض له العقل الجزائري وكفاءاته، والإفراط في تجاهل خزانات التفكير الوطنية كأهم موارد الدولة والتي لم تدرج ضمن السياسات العامة. هذا الإقصاء واستمرار غياب الاعتراف والنكران للكفاءة والاستحقاق تولد عنه ردود أفعال انفعالية وأحيانا انتقامية عنيفة في شبكات التواصل الإجتماعي تنزع نحو شيطنة السياسات العامة وكل ما يرمز للسلطة الحاكمة.

فالإحجام على الاستثمار في العقل الإبداعي والابتكاري والإنتاج الموسع للرداءة مقابل إهمال وتهميش السلطة المعرفية والإستقطابات غير الأخلاقية لمختلف الأجهزة البيروقراطية، المتسمة بالرداءة في الداخل مقابل الاعتراف والإستقطابات التحفيزية من الخارج. ممارسات جعلت كثير من الطاقات الذكية الجزائرية، وتحت ضغط تردي الظروف الأمنية وتراجع مستويات القدرة الشرائية، يلجأون للهجرة الشرعية وغير الشرعية إلى البلاد الغربية الأوروبية والأمريكية؛ وهو شكل من أشكال استنزاف خزانات

التفكير الاستراتيجية والرأسمال الرمزي الجزائري وإضعاف للفكر التنويري والمنتج. هذا التمزق والانشطار في النسيج الفكري والقيمي، عرقل ظهور المشروع المجتمعي والبناء المؤسساتي للدولة، القائم على التصور العلمي والمنطق الثقافي الذي من شأنه بناء شخصية وطنية متوازنة تمتلك القابلية للحوار والتعايش، ومنتجة لقيم المواطنة والأنسنة مما زاد من عمق الهوة بين الدولة والمجتمع، وما يزيد من مفاقمة الخطر هو أن الإعلام الجديد لا يساهم في فك الارتباط بالزمان فحسب ولكن بالمكان أيضا.

6-التعصب الإلكتروني والتلوث المعلوماتي: ويمكن استحضار مجموعة من مؤشرات ومظاهر التهديد الذاتي والموضوعي للأمن الثقافي في الجزائر، يتصدرها تضخم الأنا السياسية على المستوى المؤسساتي والأنا البراجماتية على المستوى الاجتماعي. وما يترتب عنه من مخاطر الانغلاق ومصادرة الحقوق وكبح الحريات، والتعصب بمختلف أشكاله؛ فهو الوباء الأكثر فتكا بالبنية السوسيوثقافية والأشد تهديدا للأمن الثقافي. فرفض الآخر وافتراس قيمة الحوار، وانزياح القيم المهنية في التغطيات والمعالجات الإعلامية والاستمرار في حجب الحقيقة والاحتكار السلطوي لها وإبرازها من منظور أحادي خارج أطر الوعي والفهم العقلاني، سيدفع نحو توليد المزيد من الشحنات الانفعالية التي تغذي الاستبداد بين طرفي نقيض وتتضاءل فرص تجسير الهوة، وبالتالي بناء جسور الثقة والآمان لتوطين الأمن الثقافي كرافد لكل تطور ونهضة للجزائر. وربما من أهم هذه المؤشرات التلوث المعلوماتي والتدفقات المستمرة للأخبار الكاذبة والملفقة والمحتويات التضليلية. فالارتفاع المستمر في عدد المستخدمين لشبكات التواصل الاجتماعي تزامن مع الارتفاع المستمر لتدفقات الأخبار الكاذبة، وتلوث الفضاء المعلوماتي فالطبيعة التراكمية والمعقدة لبناء المعلومات وصناعتها، كما أن علاقاتها التبادلية اللامحدودة مع القضايا التي ترتبط بها يفاقم من صعوبة تحديد مصدر تلوث المعلومة بدقة".[39]

وساهم الفضاء الاتصالي المفتوح بما هو متداول فيه، من فضائح الفساد والمفسدين، إلى الإندفاع نحو الانسحاب لجغرافيا الذات، والتفكير في المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة، التي أصبحت في تصور البعض تندرج ضمن السياسات الاستغبائية والتنويمية الممارسة منذ عقود. فانتقل الذكاء الانفعالي والعاطفي من الكل إلى الجزء ومن المجموعة للفرد، فأصبح معظم المواطنين يبحث عن مخرج شخصي، وتفاقمت الظاهرة لدى الشباب وخاصة خريجي الجامعات والمنحدرين من بيئات ريفية فقيرة وشهدوا معاناة وتضحيات أسرهم من أجل المصلحة العامة مقابل التنكر والتهميش والفقر، مما جعل الكل يتهافت على مصالح شخصية ضيقة سواء باستحقاق أو بغير استحقاق.

وهذا ما غذى صراع الأجيال بمنطلقات صراع المصالح ، فقد أكد تقرير التنمية الانسانية العربية لسنة 2016 أن 75 بالمائة من الشباب مرتبطين إلكترونيا في الجزائر، وتمثل نسبتهم أربعة اضعاف نسبة ارتباط والديهم. مما يعزز الصراع القائم بين الأجيال. ففي الوقت الذي يتشبث الأولياء بالسلطة الأبوية ينزع الأبناء نحو المزيد من التحرر منها. وهذا ما يفسر على الأقل، ظاهرة النمو المذهل لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي. لكن هذا التزايد الكمي لم يرافقه، تزايدا في الاستخدام النوعي والآمن للفضاء

التواصلي الرقمي. بل والظاهرة الملفتة للانتباه، انكماش حضور الفاعلين الثقافيين، ومحدودية تأثيرهم وقلة توطين المادة الثقافية والمعرفية التي ينتجونها في الفضاء التواصلي المفتوح. بالشكل الذي يسمح بتداولها بدل التداول المكثف لمحتويات كاذبة ومضللة، قد تشكل تهديدات صريحة للأمن الثقافي الجزائري في مختلف أبعاده وتمس مختلف عناصره، سيما عناصر الهوية الوطنية.

ولقد سارع صناع القرار في الجزائر، لبذل جهود لاحتواء الظاهرة وكبح مخاطرها، بسن قوانين تجريم الأخبار الكاذبة وتنظيم ممارسة الإعلام الالكتروني عبر الأنترنت، وكذا سن قانون لمحاربة الكراهية والتمييز. لكن البيئة الثقافية تبدوا غير جاهزة لاحتضان هذه القوانين، التي تتطلب معرفة مسبقة وإدراك عميق لمخاطر هذه التداول للمحتويات الملفقة والتضليلية وبالتالي يمكن اعتبار هذا الاندفاع التشريعي لتبني مقاربات عقابية تجريمية سابق لأوانه وغير مجدي في ظل الفشل في بناء الانساق الثقافية المؤسسة لثقافة دولة الحق والقانون واستمرار هدر فرص بناء الانسان.

الخاتمة:

يعرض الفضاء الاتصالي السيبراني المفتوح ، بوسائطه المتعددة وتطبيقات منصاته الرقمية فرصا لامتناهية للتواصل والتعبير عن الذات الثقافية، يمكن الاستثمار فيها لبناء العقل التعارفي المدرك لفضيلة الاختلاف والمنتج لقيم التعايش والأنسنة. وهذا والخيار الأمثل مرهون ببناء إنسان هذا العصر الاتصالي القادر على الاستخدام الآمن والعقلاني، للإعلام الجديد بمختلف وسائطه الاتصالية ومنصاته الرقمية والمتسلح بالوعي واليقظة المعلوماتية ، من مخاطر الحروب السيبرانية بانسيابيتها الناعمة.

وفي هذا الاتجاه، تقترح بعض الدراسات الثقافية والأنثربولوجية، المثاقفة كبديل للبناء المفاهيمي سواء التراكمي أو الصراعي للثقافة؛ وذلك بما يتماشى مع الطبيعة الديناميكية للثقافة. فلم نعد ننطلق من الثقافة لفهم المثاقفة بل من المثاقفة لفهم الثقافة، فليس هناك ثقافة في حالة صافية مشابهة لنفسها باستمرار دون أن تشهد القليل من التأثيرات الخارجية.[40] كما يقترح باحثون التربية الرقمية لمواجهة التدفقات المعلوماتية عبر الفضاء الاتصالي المفتوح، وما تحمله من تصنيع مكثف لمحتويات تنفخ الروح في الاليات التقليدية للغزو الفكري والثقافي، وإذكائها بروح العصر المتمثلة في الانترنت كبديل للآليات التدميرية القديمة.[41]

وعليه فتوطين الأمن الثقافي يستدعي حتما، اليقظة الفكرية والاستثمار في الذكاء الجمعي بتقدير الذات الثقافية والتأسيس العلمي للثقافة. لأن ورقي المجتمعات مقرون بأعلمة الثقافة، فالثقافة تستمد روحها وفعاليتها حين تقترن بالعلم وبمختلف المعارف والأفكار المنتجة. لأن التنمية هي العلم حين تصبح ثقافة وبالمقابل فإن التخلف، سيكون العلم حين ينفصل عن الثقافة أو هو الثقافة حين لا يؤسسها العلم.[42]

وهذا الإدراك العميق والاستراتيجي للأمن الثقافي، يتطلب انخراط كل القوى الحية، في مساعي تثمين جهود ومخرجات الجامعات والمراكز البحثية للتأسيس للسلطة المعرفية، وتكريسها لدعم الصناعات

الثقافية وتوطين المحتوى المعرفي ذو الحمولة الثقافية والفكرية، في الفضاء الاتصالي المفتوح لوقف مد المحتوى التضليلي وتوفير البدائل لتدفقات الإعلام الزائف ووباء الأخبار المضللة والملفقة أو ما يعرف بالأنفوديميا

وهذا يقتضي مواكبة معرفية لثورة الإعلام والاتصال الرقمي؛ من خلال الرفع من معدلات الارتباط بالأنترنت ومضاعفة تدفقاتها، والتكثيف من نشر المحتوى الثقافي. لتأمين الذات الثقافية وإعدادها للتكيف والتأقلم مع مستجدات البيئة الاتصالية المفتوحة. وهذا يستدعي إزالة الطابع الاحتكاري على الفعل الثقافي ورفع القيود على التفكير، وذلك من خلال التخلص من الوصاية الأبوية المفروضة على العلم والفكر والأخلاق. فالثقافة كعلم البيئة البشرية، يتمفصل فيها الطبيعي والثقافي الحسي والخيالي الجسدي والروحي، وينخرط في تشكيلها كل عقل فاعل من أي فئة أو نزعة، ومن أي إقليم أو جغرافيا، فالثقافة على حد مقاربة الفيلسوف الجزائري شوقي الزين، هي الخصوصية التي توجهها نحو العالمية وهي أيضا العالمية عندما تتجسد في كل خصوصية، فتغنينا بذلك عن الصراع المبتذل بين الخصوصيات والهويات".[43] فيستبدل الخوف أو التخوف من الاختراق الثقافي بالأمن الثقافي.

الهوامش:

1. الزين محمد شوقي، سؤال الثقافة من وجهة نظر فلسفية، عالم الفكر، مجلد43، ع2، 2014، ص216.
2. سمير ابراهيم حسن، الثقافة والمجتمع، دار الفكر، 2007، ص98.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الانسانية العربية، نحو إقامة مجتمع المعرفة، المطبعة الوطنية عمان الاردن، 2003، ص8.
4. عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد المفاهيم والوسائل والتطبيقات، دار الشروق، 2008، ص32.
5. خالد وليد محمود، شبكات التواصل الاجتماعي وديناميكية التغيير في العالم العربي، دار مدارك، 2011، ص60.
6. المقدادي خالد غسان يوسف، ثورة الشبكات الاجتماعية، دار النفائس، 2013، ص24.
7. عباس مصطفى صادق، مرجع سبق ذكره، ص34.
8. العياضي نصرالدين، البحوث الكيفية في علوم الإعلام والاتصال إضاءات نظرية ومسالك تطبيقية، مجلة الباحث الإعلامي ، مج12 ، ع50 ، جامعة بغداد، قسم الإعلام، 2020. ص.111
9. عباس مصطفى صادق ، مرجع سابق، ص46.
10. نفس المرجع، ص35.
11. نفس المرجع، ص38.
12. نفس المرجع، ص39.
13. بركات محمد مراد، الأمن الثقافي العربي الإسلامي وآفاق المستقبل، العربي، عدد641، 2012، ص33.
14. صخري محمد، مفاهيم أمنية الأمن الموسع باري بوزان ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019/09/20.
15. نفس المرجع.
16. المشاقبة بسام عبد الرحمان، الأمن الإعلامي الأمن الإعلامي، دار أسامة، 2012، ص.ص13.12.
17. الموقع الالكتروني لجامعة نوتردام ، (www.notredame.edu.au) تاريخ الزيارة 2020/07/28.
18. سمير ابراهيم حسن، مرجع سبق ذكره، ص451.
19. نفس المرجع، ص453.
20. بلقزيز عبد الإله، الإسلام والعولمة صراع أم حوار جدل العدوان والمقاومة الثقافيين، 01 فيفري 2009، تم استرجاع المقالة بتاريخ 2020، 05 أكتوبر، الموقع: http://infobelkzizabdelillah.over-blog.com
21. بوسعدية وهيبة و حمود صبرينة، الأمن الثقافي دراسة في المفهوم والمهددات، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مج4، ع2، 2017، ص380.
22. السليمان إبراهيم بن سليمان، دور الإدارات المدرسية في تعزيز الأمن الفكري للطلاب مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006، ص41.
23. مكرم رانيا، مداخل نظرية وتطبيقية لتحليل الأمن الثقافي، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، المنهل مفاهيم المستقبل، 2015، ص1.
24. الجابري محمد عابد، المسألة الثقافية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص.ص173.172.
25. مكرم رانيا، مرجع سبق ذكره، ص1.
26. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الانسانية العربية، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، شركة كركي للنشر، 2009، ص2.

27. المشاقبة بسام عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص9.
28. مكرم رانيا، مرجع سبق ذكره، ص1.
29. سمير حسن ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص.ص 453.452.
30. العياضي نصرالدين، مواقع الشبكات الاجتماعية بين الإيديولوجيا والإبيستيمولوجيا، مجلة إضافات للدراسات الاجتماعية، تصدر عن الجمعية العربية لعلم الإجتماع، مجلد، ع 29، 30، 2015، ص236.
31. خالد وليد محمود، مرجع سبق ذكره، ص119.
32. حسنين شفيق، مناهج البحوث الإعلامية في بيئة الأنترنت، دار فكر وفن، 2018، ص359.
33. بن يزة يوسف و سغيري وهيبة، إسهام البيئة الرقمية في دعم الديموقراطية التشاركية أدوات المشاركة عن بعد نموذجا، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج20، ع1، 2019، ص259.
34. زياني صالح و حجيج آمال، الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري التهديدات السياسات والآفاق، المجلة الجزائرية للاتصال، مج.. ،ع24، 2011، ص79.
35. نومار مريم ناريمان، التدين الرقمي وبناء المرأة الجزائرية لهويتها الافتراضية دراسة تحليلية لرموز الالتزام الديني الافتراضي في فايسبوك، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج20، ع2، 2019، ص365.
36. حجازي مصطفى، الإنسان المهدور دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، المركز الثقافي العربي، 2013، ص163.
37. زياني صالح و حجيج آمال، مرجع سبق ذكره، ص76.
38. باديس لونيس، الهوية المحلية والهوية الافتراضية في ظل الاعلام الجديد حدود التلاقي والتلاغي، دراسات وابحاث، مج7، ع19، 2017، ص36.
39. الحمزة منير و لعجال حمزة، التلوث المعلوماتي في الفضاء الرقمي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مج5، ع1، جانفي 2020، ص98.
40. كوش دوني، تر المقداد قاسم، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، إتحاد الكتاب العرب، 2002، ص73.
41. توفلر ألفين، بناء حضارة جديدة، مركز المحروسة للبحوث والدراسات، 1996، ص6.
42. الجابري محمد عابد، مرجع سبق ذكره، ص103.
43. الزين محمد شوقي، مرجع سبق ذكره، ص217.